شباط/فبراير ١٩٨٧
FEBRUARY 1987

# النشرة الاخبارية لمنظمة العفو الدولية

شباط/فبراير ١٩٨٧ المجلد ١٧ العدد ٢

جنوب افريقيا

## موجة جديدة من الاعتقالات

**جرت عمليات اعتقال أخرى بمقتضى قوانين الأمن لجنوب افريقيا في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ ، وفي اوائل كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ .**

وشمل الاعتقال زعماء معارضين للتمييز العنصري ، واطفالا وشباب .

ففي اقليم فندا ، قبض في ٢٢ تشرين

**في عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ ، اعتقل دين فاريساني لمدة عدة اشهر وعذب بقسوة. وقد تلقى فيما بعد تعويضا عن الإصابات التي لحقت به نتيجة استخدام الصدمات الكهربائية وغيرها من ضروب التعذيب. ومع ذلك ، لم يقدم المسؤولون عن ذلك الى القضاء او تتخذ اجراءات تأديبية ضدهم. وكان احد من قاموا بتعذيبه بين الذين اعتقلو في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر.**

الثاني/نوفمبر على دين سيمون فاريساني ، وهو الرئيس الفعلي للكنيسة الانجيلية اللوثرية وسجين رأي سابق. فقد اقتحمت شرطة الأمن منزله في بوسترميشن بعد ان خلعت بابه ، واعتقلته بمقتضى قانون أمن فندا الذي يسمح بالاعتقال وبالحبس الانفرادي لمدد غير محدودة ، دون الاتصال بأحد ودون توجيه تهم او محاكمة .

ومنذ اعتقاله ، رفضت سلطات فندا الإفصاح عن مكان وجوده. وقد طالبت منظمة العفو الدولية بالإفراج الفوري عنه وهي تشعر بالخوف على سلامته.

اعتقل زويلاخي سيسولو وهو محرر في جريدة «نيونايشن» وسجين رأي سابق في ١٢ كانون الاول/ديسمبر للمرة الثانية بمقتضى حالة الطوارئ. وحدثت عملية القبض عليه بينما كانت الحكومة تطبق تدابير اضافية للرقابة على الصحافة. وكان قد اعتقل في السابق في شهر حزيران/يونيو ، ولكن اطلق سراحه بعد اسبوعين عقب دعاية واسعة والقلق بشأن ظروف اعتقاله. فقد قبض عليه تحت تهديد السلاح من قبل رجال غطيت رؤوسهم لم تعرف السلطات الا فيما بعد بانهم من رجال الشرطة.

واعتقل ايضا فوزي خانيبل والقس موليفي تسيلي ، رئيس وأمين الدعاية للجنة الوطنية لأزمة التعليم ، في ١٢ كانون الاول/ديسمبر. وباعتبارهما من قادة اللجنة الوطنية فقد كانا في طليعة المتظلمين باسم السود فيما يتعلق بعدم المساواة في التعليم.

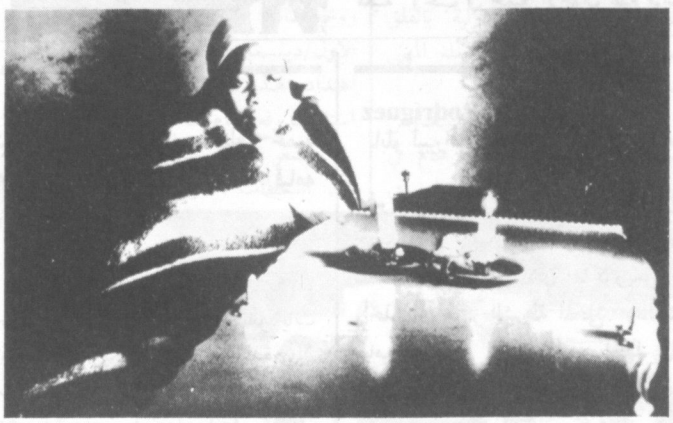

**اليزابيث مارول تجلس بجوار نعش ابنها سيمون البالغ من العمر ٢٠ عاما. وقد توفي مارول في المستشفى حيث نقل لمعالجته من نوبات صرع في ٦ كانون الثاني/يناير. وكان قد اعتقل لمدة ٦ اشهر بمقتضى قوانين الطوارئ في جنوب افريقيا.**

وقد حاولا التوسط مع السلطات نيابة عن الطلاب السود الذين اشتركوا في مقاطعة المدارس احتجاجا.

واعتقل ايضا ليشيسا تسينولي في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ، وهو مسؤول اسود في اتحاد العمال وكانت المحكمة العليا في ناتال قد أعلنت عدم قانونية اعتقاله السابق بمقتضى قوانين الطوارئ. فقد ورد أنه اعتقل بموجب البند ٢٩ من قانون الامن الداخلي ، الذي يسمح بالاعتقال في حبس انفرادي لمدة غير محدودة ودون محاكمة ، حيث جرى في السابق تعذيب المعتقلين.

واعتقل جوجيلي نكونتي وهو زعيم محلي اسود في ايسترن كيب ، بمقتضى قوانين الطوارئ في ٧ كانون الثاني/يناير ، وكان قد تجنب الاعتقال حتى ذلك الوقت. وورد ان منزله في بورت الفرد قد دمّر بقنابل محرقة من قبل الشرطة في حزيران/يونيو.

اما فيلي نيامبا فهو ولد عمره ١١ عاما كان مع تريفينا مزنيان ، وهي فتاة عمرها ١٤ عاما ، من بين عدد من الاطفال اعتقلوا في سويتو في يومي ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر. ويعتقد بأن عدة آلاف من الاطفال والشباب اعتقلوا بمقتضى حالة الطوارئ ، وما يزال مئات منهم قيد الاعتقال. وقد احتجز البعض دون توجيه تهم او محاكمة لعدة شهور ، والكثيرون عذبوا او اسيئت معاملتهم.

الاتحاد السوفياتي

## الحث على العفو عن الذين ما زالوا في السجن

**إيريناراتوشنسكايا (إلى اليسار عند وصولها الى بريطانيا) اطلق سراحها في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ ، بعد ان امضت اربع سنوات من حكم مدته ١٢ عاما بالسجن والنفي الداخلي بتهمة «الاثارة والدعاية المناهضة للاتحاد السوفياتي».**

وهي إحدى ١٢ سجينا من سجناء الرأي في الاتحاد السوفياتي الذين ، حسب علم منظمة العفو الدولية ، اطلق سراحهم دون شرط منذ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ، إما قبل انقضاء فترة الحكم ، أو من السجن لمدة غير محددة.

لقد تلقى معظمهم تأييدا كبيرا من الخارج. وشمل الاثنا عشر سجينا : اناتولي شارانسكي ، والبروفسور يوري اورلوف ، وايلينا بونر ، والاكاديمي اندريه زاخاروف ، والكسندر شاتراڤكا ، والدكتور فلاديمير برودسكي ، وهم اعضاء مجموعة في موسكو تدعو الى نزع السلاح الجماعي. ويبدو ان عشرة منهم قد صدر عفو عنهم ، ولكن الاثنين الآخرين اطلق سراحهما بعد ان اعادت المحكمة النظر في قضيتهما.

وترحب منظمة العفو الدولية باطلاق سراح الـ ١٢ سجينا ، لكنها تشعر بالقلق

حيال استمرار حبس اكثر من ٥٣٠ سجينا تعلم او تعتقد انهم مسجونون لأسباب ضميرية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ، كتبت منظمة العفو الدولية إلى ميخائيل غورباتشوف ، الأمين العام للحزب الشيوعي السوفياتي تحثه على المبادرة بالعفو عن جميع المسجونين بسبب ممارستهم السلمية لحقوق الانسان الاساسية.

# حملة إنقاذ سجناء الشهر

كل واحد ممن نروي قصصهم فيما يلي هو سجين من سجناء الرأي. وقد ألقي القبض على كل منهم بسبب معتقداته الدينية أو السياسية أو لونه أو أصله العرقي أو لغته. ولم يستخدم أي منهم اساليب العنف أو روج لها. ويعد استمرار احتجازهم انتهاكا للاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عن منظمة الامم المتحدة. ويمكن للنداءات الصادرة من جميع انحاء العالم أن تساعد على تأمين اطلاق سراحهم أو تحسين الظروف المحيطة بهم داخل المعتقلات. ومراعاة لصالحهم ينبغي انتقاء عبارات الرسائل التي توجه الى السلطات بحرص وكياسة. كما ينبغي عليك أن تؤكد ان اهتمامك بحقوق الانسان لا يرجع بأي حال من الاحوال الى ميول سياسية معينة. ويجب في جميع الاحوال عدم مراسلة السجين مباشرة.

## يوغوسلافيا

**Destan Aliu**

**دستان اليو: صاحب مطعم عمره ٢٨ عاما، سجن بتهمة قيامه «بنشاط عدائي».**

في كانون الثاني/يناير ١٩٨٣، حكم على دستان اليو المقيم في الولايات المتحدة الامريكية، بالسجن لمدة ثمان سنوات من قبل محكمة سكوبجي، عاصمة جمهورية مقدونية في جنوب يوغوسلافيا. فقد اتهم بانضمامه الى منظمة مهاجرين البانيين في الولايات المتحدة الامريكية، وباشتراكه في مظاهرات قامت في شيكاغو وواشنطن ونيويورك للاعتراض على اوضاع الالبانيين في يوغوسلافيا. واتهم ايضا بحضور احتفالات العيد الوطني لالبانيا، بين عام ١٩٧٤ وعام ١٩٨١ في شيكاغو، التي جرى فيها انتقاد يوغوسلافيا وزعمائها.

ولد دستان اليو، وهو من اصل الباني، في قرية زاخاز في مقدونية الغربية، وهي منطقة فيها جماعة البانية كبيرة. وهاجر عام ١٩٧٤ إلى الولايات المتحدة الامريكية. واستقر بحلول عام ١٩٨٢ في جنوب بيلويت، في ولاية وسكونسين، حيث حصل على إقامة دائمة وقدم طلبا ليصبح مواطنا امريكيا. وفي ذلك العام، عاد الى زاخاز لزيارة والده المريض وللزواج من خطيبته. في ١٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٢ بعد ثلاثة أيام من زواجه قبض عليه في الساعات الاولى من الصباح في بيت والده واتهم بمقتضى المادة ١٣١ من القانون الجنائي اليوغوسلافي التي تنص على الحكم بالسجن حتى ١٥ عاما «لاشتراكه في نشاط عدائي».

وورد ان الحكم عليه قد خفف الى سبع سنوات سجن، وهو يقضي الآن مدة الحكم في سجن ادريزوفو في مقدونية.

الرجاء كتابة رسائل تتسم بالكياسة، تناشد باطلاق سراحه الفوري وغير المشروط الى:

His Excellency Sinan Hasani
Predsednik Predsednistva
SFRJ/BUL. Lenjina
2/Beograd/Yugoslavia

## الجمهورية الدومينيكانية

**Pablo Liberato Rodríguez**

**بابلو ليبيراتو رودريجز: طالب عمره ٢٤ عاما، «اختفى» بعد القبض عليه.**

قبض على بابلو رودريجز مع ساميرا جومز في ٩ آب/اغسطس ١٩٧٤ في سان فرانسسكو دى ماكوريس، وأخذا الى مركز الشرطة المحلي. وقالت ساميرا جومز، التي اطلق سراحها فيما بعد، أن آخر مرة رأته فيها كان الدم يسيل من عينه اليمنى ومن جرح في رقبته نتيجة تعرضه للضرب.

وقد أُخبر اقاربه انه في مركز الشرطة، وسمح لهم باحضار طعام له. الا أنه، في ١٠ آب/اغسطس، قيل لهم انه غير موجود هناك. وفي اليوم التالي أخبرهم رجال الشرطة، أنه هرب «ولكننا سوف نطلق الرصاص عليه إذا وجدناه».

**أخبار السجناء**

**علمت منظمة العفو الدولية باطلاق سراح ١١١ سجينا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦، من الذين تبنتهم او قامت بالتحقيق بشأنهم. وتبنت ٢٨٤ قضية جديدة.**

وبعد عدة ايام، قال ضابط شرطة لساميرا جومز أن بابلو رودريجز قد أخذ الى السجن العام المحلي المعروف باسم «لافورتاليتزا». وذهب صحفي الى السجن للسؤال عن بابلو رودريجز، فأخبر أنه محتجز هناك بناء على امر اعتقال. ثم زار الصحفي المدعي العام الذي بدت عليه الدهشة للمعلومات التي صدرت عن السجن. وفي نفس الليلة، ورد ان حاكم السجن قد طرد من وظيفته.

وفي وقت لاحق أخبر رئيس شرطة سان فرانسسكو دي ماكورس صحفيين أن بابلو رودريجز «أعيد اعتقاله» – ولكنه انكر ذلك فيما بعد امام صحفيين آخرين. وعقب اتصالات قامت بها زوجة بابلو رودريجز، كتب رئيس الشرطة الوطنية الى رئيس الشرطة المحلية يطلب منه تقديم جميع المعلومات عن قضية زوجها، الا ان ذلك لم يتم. وأكثر من هذا، لم ينظر في طلبات التحقيق في قانونية سجنه التي قدمها المحامون.

ولم تستجب حكومة يواكين بلاجوير، التي كانت في الحكم وقت القبض على بابلو رودريجز، والتي اعيد انتخابها العام الماضي، على طلبات منظمة العفو الدولية بشأن القضية.

وقد قامت ادارات متتابعة باجراء تحقيقات رسمية، وعام ١٩٨١، اقرت السلطات بأن بابلو رودريجز قد «اختفى» بينما كان في عهدة الشرطة.

الرجاء إرسال خطابات تتسم بالكياسة تناشد بتوضيح مصير بابلو رودريجز إلى:

Dr. Joaquin Balaguer
President de la Republica
Palacio Nacional/Santo Domingo
Domincian Republic

## الافراج عن سجناء رأي في كينيا

أطلق سراح اوتينو ماك اونيانجو وهو محرر صحفي تبنته منظمة العفو الدولية كسجين رأي في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦، يوم عيد الاستقلال. فقد قبض عليه في آب/اغسطس ١٩٨٢ واتهم بالخيانة. واسقطت التهمة الموجهة اليه عام ١٩٨٣، ولكنه احتجز دون تهمة او محاكمة لمدة غير محدودة بمقتضى قانون صيانة الأمن العام.

وناشدت منظمة العفو الدولية بأن يتلقى علاجا طبيا كافيا بعد ان تلقت تقارير بأنه يعاني من تدهور صحي مزمن. وقد رحبت المنظمة بالافراج عنه.

وأعلن الرئيس موى أيضا عن الافراج عن ٥٤١٤ سجينا آخر مدانين بجرائم صغيرة. ومن غير المعروف إذا كان هناك سجناء سياسيون بينهم.

## الكاميرون

**André Beyegue Yakana**

**اندريه بيجو ياكانا: حارس امن، ما زال معتقلا منذ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ دون تهمة او محاكمة بسبب معتقداته الدينية.**

قبض على اندريه بيجو ياكانا، الذي كان يعمل لدى مؤسسة الكاميرون للتنمية، في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤، بعد حضور اجتماع لشهود يهوه عقد في منزله في مدينة ليمبي.

وورد ان مسؤولا حكوميا كبيرا صرح بعد ذلك بأن ٨٠ شخصا على الاقل من شهود يهوه قد اعتقلوا في نفس الوقت. وقيل بأنه وصف شهود يهوه بأنهم «مخربون» اعتقلوا بسبب رفضهم أداء التحية للعلم الوطني او التصويت. وما زال اندريه بيجو ياكانا محتجزا منذ ذلك الحين في سجن بويا، في محافظة الجنوب الغربي.

لقد تم حظر طائفة شهود يهوه بناء على مرسوم جمهوري صدر عام ١٩٧٠ على ما يبدو لأن الكثيرين من شهود يهوه امتنعوا عن التصويت في انتخابات الرئاسة بسبب معتقداتهم الدينية. وعام ١٩٧٥، اتهم مسؤول قيادي في الحزب السياسي القانوني الوحيد في الكاميرون هذه الطائفة بأنها «تروج معلومات كاذبة» وادعى بأنها أصبحت «ملجأ لجميع من يعارضون المؤسسات الرسمية».

ومع ذلك، ليس هناك ما يوحي على الاطلاق بأن الطائفة تعارض الحكومة، او ان اعضاءها قد سعوا للقيام بأي شيء سوى العيش بسلام طبقا لمعتقداتهم الدينية.

■ الرجاء ارسال خطابات تتسم بالكياسة، تناشد باطلاق سراح اندريه بيجو ياكانا، سواء بالانجليزية او الفرنسية، إلى:

Son Excellence Monsieur Paul Biyq
President de la Republique
Palais de la Presidence 1000 Yaounde
Republique de Cameroun

# ملف عن التعذيب

## منظمة العفو الدولية

## «أثيوبيا»

- محاسب في أديس ابابا
- موظف حكومي في أسمرة
- قسيس في ميكيلا
- مسؤول حكومي في ديريداوا
- مدرّس في جيمو جوفا

**كل من هؤلاء الاشخاص يتقاسم مع الآخرين تجربة مشتركة. فقد تعرضوا جميعا للتعذيب على ايدي رجال شرطة أمن الدولة الحبشية. وكلهم الآن لاجئون. ويظلون مجهولي الهوية بسبب الخوف على عائلاتهم من الانتقام، إذا عرف أنهم أدلوا بشهادات عن تجربتهم لمنظمة العفو الدولية.**

لقد تلقت منظمة العفو الدولية خلال السنوات الأخيرة تقارير عديدة عن تعذيب السجناء السياسيين في اثيوبيا. وفي سعيها للتحقق من ادعاءات التعذيب، بذلت منظمة العفو الدولية عناية خاصة لتحديد مدى احتواء الشهادات والتقارير التي تلقتها على حقائق دقيقة تؤيدها أدلة أخرى مستقلة لا تتأثر مصادرها بأية دوافع سياسية. وتمثل القضايا الواردة أدناه لسجناء سياسيين سابقين اجرت معهم منظمة العفو الدولية مقابلات مباشرة خلال السنة الماضية، بعض الأدلة التي جمعتها المنظمة، والتي تشير بشكل ساحق إلى حدوث التعذيب على نحو متواصل ونطاق واسع في اثيوبيا.

يعتقد ان هناك آلاف السجناء السياسيين في اثيوبيا، بعضهم ما زال في السجن منذ عام ١٩٧٤، عندما أطاح المجلس الاداري العسكري المؤقت، المعروف باسم «الدرج»، بالامبراطور هيلاسيلاسي. واعتقل عدد كبير من الاشخاص وعذبوا بسبب الاشتباه بعلاقتهم بمظاهرات معارضة.

وكانت اسوأ فترة للتعذيب خلال السنوات الأخيرة في عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨، خلال حملة الحكومة المسماة «الرعب الأحمر» ضد معارضيها، ولا سيما حزب الشعب الثوري المسؤول عن اغتيال الكثيرين من الحكوميين. اثناء تلك الحملة، اعتقل عدد كبير من الأشخاص لأسباب سياسية وعذبوا.

وقد قدم الكثيرون لمحاكمات سريعة دون ضمانات قانونية، وحكم عليهم بالسجن لمدد طويلة او بالموت. وقتل بضع آلاف من المعارضين السياسيين المزعومين خلال ذلك الوقت، وتركت جثث السجناء السياسيين المعدومين في الشوارع، لاسيما في اديس ابابا. وانتهى «الرعب الأحمر» في منتصف عام ١٩٧٨. ولكن منذ ذلك الحين، تشير الشهادات والتقارير عن التعذيب التي تلقتها منظمة العفو الدولية الى ان التعذيب يستخدم بشكل روتيني في استجواب المعتقلين السياسيين.

كان بعض الضحايا من اعضاء الحركة السابقة المؤيدة للحكومة، الحركة الاشتراكية لكل اثيوبيا الذين التي القبض عليهم عام ١٩٧٧. واعدم عدد منهم بعد محاكمات سريعة. وكان آخرون من اعضاء الكنائس البروتستانتية، لاسيما الكنيسة الانجيلية الحبشية، مكان يسوع، وهي كنيسة لوثرية، قد قبض عليهم ما بين عام ١٩٧٨ و ١٩٨٣، وعذبوا لإجبارهم على الارتداد عن عقائدهم.

وفي شباط/فبراير ١٩٨٠، سجن مئات من اعضاء جماعة الارومو وعذبوا، لا سيما في اديس ابابا، بسبب الاشتباه بعلاقتهم بجبهة تحرير اورومو. وما زال كثيرون منهم معتقلين الى الآن، بما في ذلك وزير القانون والعدل السابق زيجي اسفاو. و في سياق الصراعات المسلحة في اريتريا وتجراي، عذب عدد لا يحصى من الاريتريين والتجريين للاشتباه بعلاقاتهم بجبهة تحرير شعب اريتريا، او جبهة التحرير الاريترية، أو جبهة تحرير شعب تجراي. وفي كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣، اعتقل اعضاء في التحالف الديمقراطي للشعوب الحبشية، وادعى بتعذيبهم للكشف عن تفاصيل هذه المنظمة السرية.

وتعتقد منظمة العفو الدولية بأن كثيرين من سجناء الرأي تعرضوا للتعذيب.

**إثنان من الضحايا السابقين يوضحا اكثر وسائل التعذيب شيوعا. ففي الطريقة الأولى (يمينا). تعصب عينا الضحية ويكم فمه. وتربط ركبتاه معا ويربط الرسغان فوق الركبتين. وتمرر عصاة تحت الركبتين وترفعا الى طاولتين او عمودين. بحيث يصبح رأس الضحية الى اسفل وقدماه الى اعلى. ثم يجري ضرب القدمين بقسوة بعصاة او سوط. وفي الطريقة الثانية (أعلى) تعصب عينا الضحية ويكم فمه. وتربط ذراعاه خلف ظهره ثم يربط بحبل مدلّى من السقف ويضرب ويترك معلقا لبضع ساعات.**

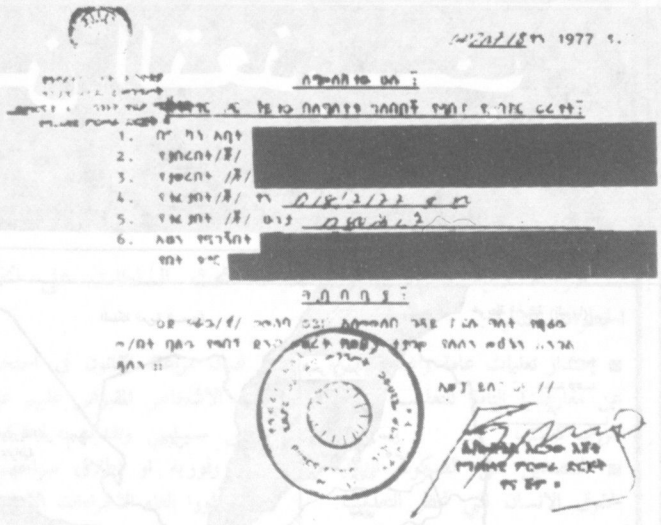

تبدو اعلاه وثيقة الافراج عن سجين قبض عليه خلال فترة «الرعب الأحمر» عام ١٩٧٨ لانضمامه المزعوم الى الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا. فقد اعتقل دون اتهام او محاكمة حتى ايلول/سبتمبر ١٩٨٥ عندما افرج عنه. وتشير النقاط ١ – ٦ الى تفاصيل اسمه وتاريخ القبض عليه وسبب القبض عليه وتاريخ الافراج عنه وشروط الافراج وعنوانه. وتنص الوثيقة «ليس لهذه الشهادة اي تأثير على طلب الشخص للعمل سواء لدى العمل السابق او اي رب عمل جديد» وهي موقعة من قبل رئيس منظمة التحقيق المركزي.

## شهادة

**«أ» هو قسيس في الكنيسة الارثوذكسية الحبشية قبض عليه في ميكيلا في اوائل عام ١٩٨٥ للاشتباه بعلاقته بجبهة تحرير شعب تجراي، التي انكرها.**

وبعد ثلاثة اشهر من القبض عليه تعرض للتعذيب. فقد أخبر منظمة العفو الدولية بأن يديه ربطتا خلف ظهره وأرغم على الجلوس على الارض، وربطت ذراعاه بظهر كرسي، ودفع بجسده الى الامام، وضرب بالسوط على كتفه، ثم ضرب على اعقاب قدميه. وبعد مرور بضعة ايام عذب مرة ثانية. فربط حبل حول معصميه وربطت كذلك رسغا قدميه. وعصبت عيناه ومررت عصاة خلف ركبته وعلق من عمودين، رأسا على عقب وضرب على أعقاب قدميه. وفي مناسبة أخرى، ربط بنفس الطريقة وترك معلقا لبضع ساعات.

وكانت هناك جلستان أخرتان للاستجواب حيث جرى صفعه وضربه. ثم اعطي نماذج وامر بكتابة اعترافه. وقد انكر في هذا البيان جميع الادعاءات ضده.

وبعد عام من القبض عليه، نقل الى السجن المركزي في اديس ابابا، حيث افرج عنه بعد بضعة شهور.

وبعد اسبوعين من نقله من ميكيلا، أغارت جبهة تحرير شعب تجراي على ميكيلا وأطلقت سراح ١٨٠٠ سجينا معتقلا هناك، بما في ذلك الكثير من المعتقلين السياسيين. وتؤكد الشهادات التي قدمها هؤلاء السجناء بأن التعذيب كان يمارس بشكل روتيني في ميكيلا.

## المعارضة المسلحة

**لقد واجهت الحكومة الاثيوبية معارضة مسلحة في اوقات مختلفة وفي اماكن عديدة من البلاد. فقد خاضت المنظمات المعارضة صراعا مسلحا مع قوات الحكومة طوال العقد الماضي. والمنظمات الرئيسية التي تخوض معارضة مسلحة مع الحكومة هي جبهة تحرير شعب اريتريا، وجبهة التحرير الإريترية، وجبهة تحرير شعب تجراي، وجبهة تحرير اورومو. وتدعي كل هذه المنظمات بأن لديها قوات مسلحة كبيرة وبأنها تسيطر على بعض الاراضي.**

**ومنظمة العفو الدولية لا تتخذ موقفا بشأن القضايا السياسية في هذه الصراعات، ولكنها تشعر بالقلق لأن الكثير من المدنيين المشتبه بعلاقاتهم بالحركات المعارضة قد اعتقلوا دون توجيه تهم إليهم او اعدموا خارج نطاق القضاء. وتجري منظمة العفو الدولية تحقيقات ايضا بشأن الشكاوي بانتهاك حقوق الانسان من قبل هذه الجماعات المعارضة.**

# لمـاذا يستخـدم التعذيب؟

**يبدو ان التعذيب يستخدم في المقام الاول لإجبار الضحايا على الاعتراف باشتراكهم في المعارضة السياسية للحكومة وللحصول على معلومات عن المعارضين السياسيين.**

**ويبدو ان التعذيب يستخدم ايضا لمعاقبة بعض المعارضين السياسيين وإجبارهم على إستنكار آرائهم وعقائدهم.**

وقد افاد الضحايا في شهاداتهم لمنظمة العفو الدولية أنه تكرر تعذيبهم لإجبارهم على الاعتراف باشتراكهم في منظمات معارضة وتسمية معارضين سياسيين آخرين. وقال الكثيرون بأنهم اضطروا تحت التعذيب لتقديم بيانات غير صحيحة لتجنب المزيد من التعذيب، او قاموا بتسمية أشخاص، بما في ذلك أصدقاء، كانوا في الواقع ابرياء. وادلى اقتصادي زراعي عمره ٢٢ عاما من تجراي كان مسؤولا عن تنظيم التعاونيات الزراعية في سيدامو، ببيان إلى منظمة العفو الدولية في اواخر عام ١٩٨٦، قال فيه أنه اعتقل في ايار/مايو ١٩٨٤ وأخذ الى اديس ابابا، حيث زعم مستجوبوه أن لديهم ادلة على اشتراكه في جبهة تحرير شعب تجراي. واخبروه بأنهم يعلمون كل شيء عنه، وما عليه الا ان يخبرهم بما يعرفوه. ثم عذب لمدة يوم بوسائل مختلفة، قال بعدها لمستجوبيه بأنه عضو في جبهة تحرير شعب تجراي، بالرغم من انه ذكر فيما بعد لمنظمة العفو الدولية بأن ذلك غير صحيح. ولأنه لم يكن قادرا على تسمية اعضاء آخرين في الجبهة، فقد عذب مرة ثانية. وظل قيد الاعتقال دون تهمة او محاكمة في ميكلاوي، مركز التحقيق المركزي، حتى أطلق سراحه في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥.

وقال ضحية تعذيب آخر، وهو موظف حكومي من اريتريا أجرت معه منظمة العفو الدولية مقابلة في اواخر عام ١٩٨٦، أنه قبض عليه في اسمرة في حزيران/يونيو ١٩٨٤، وأخذ الى «مريم جمبي» مركز التحقيق المركزي في اسمرة للاستجواب. وقد سئل في البداية عن عمله واصدقائه وكيف يقضي وقته. ولم يذكر له سبب إتهامه. ثم سئل عن افراد معينين ولم يعرفهم. وأخيرا، أتهم بأنه عضو في الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا، وأخبر أن السلطات تعلم كل شيء عن نشاطه. وسئل عن مكان إخفاء الاسلحة. ثم عذب واستجوب مرات عديدة عن نشاط الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا، ولكنه واصل انكار معرفته بأي شيء.

## شهادة

«ب» هي مدرسة ثانوية من اقليم تجراي، قبض عليها في جيموجوفا في آذار/مارس ١٩٨٥، على ما يبدو فيما يتعلق باعتقال شقيقها الاكبر في ميكيلا، للاشتباه بأنه عميل لجبهة تحرير شعب تجراي. وتعتقد بأنه قد أعدم سرا في مركز التحقيق المركزي في ميكيلا.

وقد اخبرت منظمة العفو الدولية بأنها استجوبت عن شقيقها واتهمت باشتراكها في جبهة تحرير شعب تجراي. وفي غرفة الاستجواب ربطت يداها خلف ظهرها والقي بها على الارض وضربت بالسوط لمدة ١٥ دقيقة. واستمر ذلك كل يوم طوال اسبوعين. واجبرت على الزحف على ركبتيها في انحاء السجن بينما كان يجري ضربها.

وقد افادت انه خلال وجودها في السجن، قتلت ثلاث نساء، زعم أنهن على صلة بجبهة تحرير تجراي، والقيت جثثهن في الشارع. وكنّ مدرسة وطالبتين عذبن بالصدمات الكهربائية عن طريق اسلاك وصلت بفم كل منهن، وهنّ مُعلقات من السقف.

وأفادت ايضا بأن السجينات السياسيات قد أغتصبن او قتلن اذا رفضن ممارسة الجنس مع الحراس.

وقد نقلت بعد شهر من اعتقالها الى السجن المركزي في أديس ابابا حيث توقفت إساءة معاملتها، وأطلق سراحها في اواخر عام ١٩٨٥.

# مراكز التعذيب

يؤخذ السجناء السياسيون في اول الأمر عادة الى مراكز التحقيق المركزية، التي تقع تحت سيطرة منظمة التحقيق المركزي التابعة لوزارة الدولة والأمن العام. وهي الوكالة الرئيسية للأمن الداخلي المسؤولة عن التحقيق في النشاطات المناهضة للثورة ومعارضة للحكومة.

ويعتقد بأن هناك بضعة آلاف من السجناء يكونون معتقلين في هذه المراكز او في مراكز اعتقال خاصة في اي وقت من الاوقات، بالرغم من ان السلطات لا تدلي بأية معلومات عنهم، وباستثناء حالات قليلة لا يرى هؤلاء السجناء احد من ذويهم. وورد ان السجناء المعتقلين في هذه المراكز يجري تعذيبهم بشكل روتيني وقد «اختفى» بعض السجناء من هذه المراكز، ويعتقد بأنهم أعدموا. ويعتقد بأن البعض الآخر قد ماتوا خلال الاعتقال نتيجة للتعذيب وظروف السجن الصعبة وعدم وجود عناية طبية. وبعد إجراء التحقيقات او الاستجوابات في قضاياهم قد يطلق سراح السجناء او يجري نقلهم الى سجن رسمي مدني تحت إشراف إدارة سجون اثيوبيا، مثل السجن المركزي (المعروف باسم «وهيني بيت» او «كارشيل») في اديس ابابا، او سجن سمبل للرجال او سجن هازهاز للنساء في اسمرة. ولا تجري عادة إساءة معاملة السجناء الموجودين في السجون المدنية.

ومراكز التعذيب التي اكثر ما يذكرها السجناء السابقون هي مركز التحقيق المركزي في اديس ابابا (المعروف باللغة الامهرية باسم «ماكيلاوي» — «مركزي» — او «مخفر الشرطة الثالث» — المجاور، او «سوستجنا» — «الثالث») ومركز التحقيق المركزي «ميريام جمبي» في اسمرة، القريب من كلية كمبوني ومركز الاطفاء.

وورد ان بعض السجناء في اديس ابابا قد استجوبوا في مركز التحقيق الخاص في مقر المجلس الاداري العسكري المؤقت.

وبالرغم من صعوبة الحصول على معلومات عنهم، يقال بأن السجناء المعتقلين هناك يجري تعذيبهم بقساوة خاصة.

واورد السجناء في اديس ابابا انهم عذبوا في مكتب الامن الداخلي التابع لمنظمة الامن العام القريب من المطار القديم (حيث يجري استجواب الاشخاص المقبوض عليهم لجرائم اقتصادية خطيرة)، وفي سجن الشرطة العسكرية القريب، وفي مكتب تحقيق الحكومة والشعب.

اما في العواصم الاقليمية، مثل ميكيلا، فقد يجري اعتقال وتعذيب السجناء في مراكز مماثلة لمراكز التحقيق المركزية او بالنسبة لهرار في معسكرات الجيش.

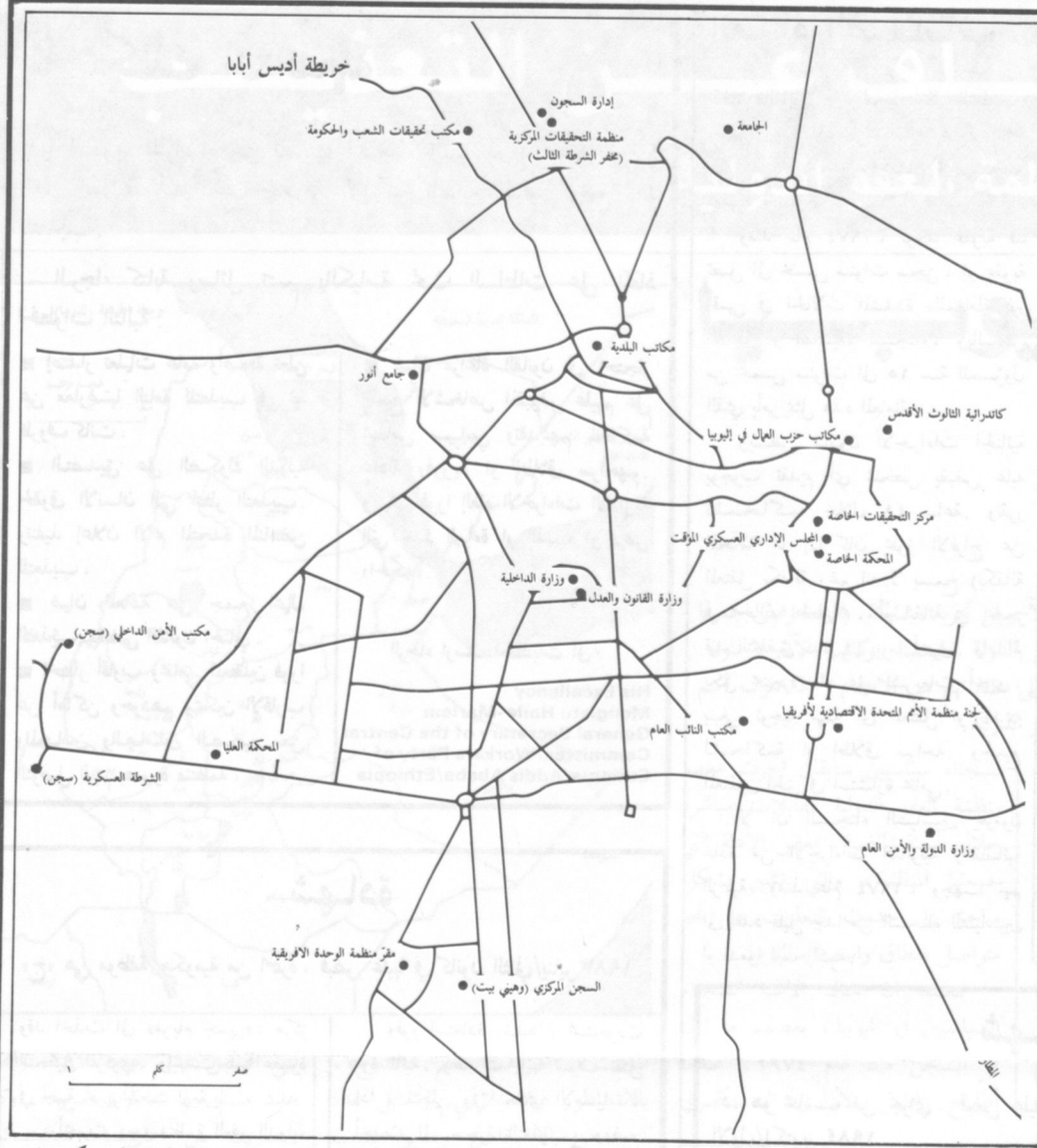


## الصمت نتيجة للخوف

يخبر السجناء السابقون كيف أنهم حذروا من عدم الكشف عن تفاصيل معاملتهم اثناء الاعتقال، وهددوا بالانتقام، كأن يعتقلوا مرة ثانية، إذا فعلوا ذلك.

وحتى بعض الذين يعيشون خارج اثيوبيا الآن، ويبلغ عددهم اكثر من مليون لاجئ، قد اعربوا عن مثل هذه المخاوف.

وتلقت منظمة العفو الدولية شهادات تفصيلية عن التعذيب من عدد كبير من المعتقلين السابقين، بعضهم ظل معتقلا عدة سنوات. وفي معظم الحالات، أدلوا بشهاداتهم بعد التأكيد لهم بعدم الافصاح عن هوياتهم.

# نمط متواصل

**يجري تعذيب السجناء السياسيين عادة بعد القبض عليهم مباشرة، او وهم قيد الاحتجاز لدى منظمة التحقيق المركزية، ليوميرميرا، او منظمة التحقيق الخاصة، او منظمة الامن العام حزب دهنينيت.**

وقد افاد الكثيرون ممن ادلوا بشهادات الى منظمة العفو الدولية عن حالات سجناء آخرين اعتقلوا معهم، بأنهم أخذوا بعيدا على ما يبدو لقتلهم. وقالوا أن آخرين ماتوا تحت التعذيب او نتيجة له. وورد ان طلاب مدارس تبلغ اعمارهم ١٣ او ١٤ عاما قد عذبوا.

والوسيلتان المتبعتان في التعذيب بشكل روتيني هما: الضرب لمدد طويلة على أعقاب الاقدام والتعليق المطول من حبل في وضع ملتوٍ.

واورد بعض السجناء الذين اعتقلوا خلال السنوات الأخيرة انه القي بهم على ارض زنزانة مظلمة وضربوا او ركلوا على رؤوسهم وآذانهم ومفاصلهم او اعضائهم التناسلية، وهددوا بالموت او اخضعوا لعمليات إعدام صورية. واستخدمت الصدمات الكهربائية مع بعضهم، اما الاغتصاب فهو امر شائع.

واورد السجناء ايضا ان رؤوسهم غُطّست في جرادل مملوءة بالماء القذر حتى فقدوا الوعي، وبعضهم كسرت اصابعهم او انتزعت اظافر ايديهم او اقدامهم، او كسرت معاصمهم بقيود حديدية خاصة بشكل تدريجي على الرسغ، وأرغم البعض على الزحف او المشي على حجارة حادة او مسامير، والبعض احتجز لمدد طويلة في زنزانات صغيرة دون طعام او ماء.

ووصف أحد السجناء السابقين أنه رأي سجناء تكسر اذرعتهم قبل ان يطلق عليهم الرصاص لمنعهم من الهرب.

وتلقت منظمة العفو الدولية ايضا تقارير يرجع تاريخها الى فترة «الرعب الأحمر» والى اوائل الثمانينات عن سجينات أدخلت عصي او قضبان من المعدن في مهبلهن، وعن سجناء ربطت زجاجات مملوءة بلتر من الماء بخصيتهم.

# ما يمكنك ان تفعله

**نظرا للتقارير المتواصلة عن تعذيب السجناء السياسيين، توصي منظمة العفو الدولية بأن تتخذ الحكومة الاثيوبية التدابير التالية لوضع حد للتعذيب:**

**الرجاء كتابة رسائل تتسم بالكياسة تحث السلطات على اتخاذ الخطوات التالية:**

- **إصدار تعليمات عامة واضحة تعلن عن معارضتها التامة للتعذيب في اية ظروف كانت،**
- **التصديق على الصكوك الدولية لحقوق الانسان التي تحظر التعذيب. وتنفيذ إعلان الامم المتحدة المناهض للتعذيب،**
- **ضمان المعاقبة على جميع اعمال التعذيب بمقتضى القانون الجنائي،**
- **إخطار أقارب ومحامي المعتقلين فورا عن أماكن وجودهم وتمكين الاقارب والمحامين والعاملين الصحيين من التوصل اليهم بصورة منتظمة،**
- **ضمان مراعاة القانون في احتجاز جميع الاشخاص المقبوض عليهم على اساس سياسي وتقديمهم لمحاكمة عادلة وفورية او اطلاق سراحهم. وينبغي فورا إلغاء الاجراءات الادارية التي تحدد البراءة او الذنب او فرض «الحكم».**

**الرجاء ارسال الخطابات الى:**

**His Excellency**
**Mengistu Haile-Mariam**
**General Secretary of the Central Committee/Workers Party of Ethiopia/Addis Ababa/Ethiopia**

# انعدام الضمانات

يقضي القانون في اثيوبيا بحظر التعذيب. وتنص المادة ٥٧ من دستور عام ١٩٥٥ على أنه: «لا يجوز إخضاع اي شخص لعقوبة قاسية او غير انسانية».

ومنذ عام ١٩٧٤، توجد عقوبة قد تصل الى خمس سنوات سجن، او عقوبة أقسى في الحالات المشددة «للمعاملة غير اللائقة او القاسية» للسجناء، وبالسجن من خمس سنوات الى ١٥ سنة للمسؤول الذي يأمر بمثل هذه المعاملة.

وينص قانون الاجراءات الجنائية بوجوب تقديم أي شخص يقبض عليه للمحاكمة خلال ٤٨ ساعة. وتقرر المحكمة ما إذا كان يجوز الافراج عن المعتقل بكفالة رغم انه لا يسمح (بكفالة في الجرائم الخطيرة)، أو ابقائه في الحجز قيد التحقيق لمدة ١٤ يوما أخرى. واذا لم يكن محتجزا بناء على تشريعات أخرى، ينبغي توجيه تهمة الى المعتقل او تقديمه للمحاكمة او اطلاق سراحه. ولجميع المعتقلين الحق في استشارة محامي.

الا ان السجناء السياسيين يحرمون عادة من الاجراءات القانونية والقضائية الرسمية. ومنذ عام ١٩٧٤، وجهت تهم الى عدد قليل جدا من السجناء السياسيين او قدموا للمحاكمة.

ويجري احتجاز معظم السجناء السياسيين لمدد غير محدودة دون توجيه تهم اليهم او محاكمتهم – بالرغم من ان هذا السجن ليس له اساس قانوني. وورد ان بعض السجناء السياسيين قد «حكم» عليهم سرا في غيابهم بالسجن او بالاعدام من قبل لجنة حكومية خاصة، بناء على معلومات انتزعت الى حد كبير عن طريق التعذيب. ومن «يحكم عليهم» بهذه الطريقة لا يجري اتهامهم او محاكمتهم رسميا، ولا يسمح لهم بالمثول امام اللجنة للدفاع عن انفسهم او الاستئناف ضد قرارها.

ويسهل التعذيب المنتظم للسجناء السياسيين لأنه ليس لديهم سبيل فعال للجوء الى اية ضمانات قانونية ضد انتهاكات حقوق الانسان. فيجري سجنهم دون اساس قانوني، ويحتجزون في حبس انفرادي، وغالبا لمدد طويلة دون إقرار رسمي. وليست لديهم او لدى أقاربهم امكانية إتخاذ اجراء قانوني ضد الاعتقال غير الشرعي، كما أن السلطات نادرا ما تحقق في اتهامات التعذيب او تقاضي المسؤولين عنها، وقد اخفقت في تفسير حوادث «اختفاء» العديد من السجناء السياسيين.

# شهادة

**«ج» هي موظفة حكومية من اسمرة، قبض عليها في كانون الثاني/يناير ١٩٨٣.**

وقد اخذت الى «مريام جمبي»، مركز التحقيق المركزي، واتهمت بأنها عضوة في جبهة تحرير شعب اريتريا.

وأخبرت «ج» منظمة العفو الدولية أنه خلال الجلسة الاولى من الاستجواب، عرضت لصدمات كهربائية، وضربت بقسوة على الرأس والرقبة، واستجوبت لمدة سبع ساعات، ثم اخذت الى زنزانة مساحتها ثمانية امتار في اربعة امتار كان بها حوالي ٦٠ امرأة أخرى.

وفي اليوم الثاني من الاستجواب، ربطت بحبل ومررت عصاة تحت ركبتيها، ثم سد فمها بقطع من القماش. وقيل لها، اذا أرادت التكلم عليها ان ترفع اصبعها. ثم ضربت على قدميها بشريط من البلاستيك او المطاط، حتى اغمي عليها في النهاية.

وفي اليوم التالي، أخذت الى باحة السجن، وأجبرت على الجري على احجار صغيرة وحصى. وضربت على ظهرها بالهراوات لكي تتحرك. ثم أخذت الى حجرة التعذيب. وهذه المرة ربطت ووضع رأسها في برميل مليء بماء قذر وذي رائحة كريهة. وتتذكر بأن رأسها دفع الى الماء وأخرج حوالي ست مرات. وأدى ذلك بها الى القيء، وفي النهاية تقيأت دما. ثم اصبحت محمومة وأصابها الم شديد في معدتها.

وفور استعادة رشدها، استجوبت مرة ثانية. وحذرت بأنها سوف تقتل إذا لم تتكلم. وفي احدى الامسيات، أخذت الى حجرة التعذيب، ووضع كيس من البلاستيك فوق رأسها، وربط بإحكام على رقبتها. ولم تتمكن من التنفس وانهارت ثم ضربت على زورها.

وفي منتصف اليوم التالي استجوبت مرة ثانية. وفي مساء نفس اليوم عذبت بتسليط ضوء مبهر على عينيها، واجبرت على النظر اليه. وأغمى عليها بعد فترة من الزمن. واعتلت صحتها طوال الايام الخمسة التالية، ولم تعد قادرة على المشي او التكلم. وبمجرد ان تحسنت صحتها اخذوها الى غرفة التعذيب وامروها بخلع ملابسها. وعندما رفضت، القوا بها على الارض وداسوا على بطنها. فتقيأت دما ونزفت من مهبلها. وأغمي عليها وحملت الى زنزانة النساء حيث ظلت مريضة لمدة اسبوعين.

واستمرت هذه المعاملة حوالي شهر ونصف الشهر. وبعد مرور شهرين أخذت الى المحكمة، فلم تستطع الوقوف. واجل القاضي قضيتها لعدة اشهر. وعندما اخذت مرة ثانية امام القاضي في منتصف عام ١٩٨٥، اطلق سراحها.

# شهادة

**«د» هو محاسب من تجراي، قبض عليه في مكتبه في اديس ابابا في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٤.**

واخذ الى مركز التحقيق المركزي حيث احتجز في غرفة صغيرة ضيقة رطبة، ليس بها نوافذ او ضوء. وبعد اسبوعين استجوب واتهم بأنه عضو في جبهة تحرير شعب تجراي، ولكنه انكر التهمة.

ثم جرى تعذيبه فضرب وركل في اول الامر، ثم ألقي به معذبوه على الارض على بطنه، ثم ربطوا يديه وذراعيه ورجليه خلف ظهره. ثم سدوا فمه، ورفعوه الى أعلى وعلقوه من السقف بحبل بحيث يمس بطنه الأرض. وبدأ ثلاثة او اربعة رجال بضربه على قدميه وكتفيه وصدره بعصي واسلاك كهربائية لمدة ساعتين تقريبا.

وخلال الشهر التالي، عذب مرتين بنفس الطريقة. وظل محتجزا دون توجيه تهمة اليه حتى كانون الثاني/يناير ١٩٨٦.

# شهادة

**«هـ» هو موظف حكومي كبير، هرب من ديريداوا في أواخر عام ١٩٨٤ لتجنب الاعتقال الوشيك.**

فقد اشتبه بان له علاقات مع جبهة تحرير اورومو، واعتقل العديد من المسؤولين ورجال الاعمال عقب النشاطات المسلحة لجبهة تحرير اورومو في المنطقة. وقبض عليه قرب الحدود السودانية ونقل الى مركز تحقيق الامن العام.

وقال لمنظمة العفو الدولية انه في اول جلسة استجواب سدوا فمه بجوربه وربطوا رجليه ويديه ومرروا عصاة خلف ركبتيه. ثم ضرب لمدة ١٥ دقيقة على قدميه واعترف بأنه حاول الهروب من البلاد. وبعد اسبوع عذب بنفس الطريقة. واصر مستجوبوه على انه كان يحمل معلومات لجبهة تحرير اورومو في السودان، فأنكر ذلك. وبعد ثلاثة ايام استجوب ثانية وعذب. ثم نقل الى السجن الاقليمي في دبري ماركوس، واطلق سراحه دون توجيه تهمة إليه في منتصف عام ١٩٨٥.

تركيا

# انتهاء محاكمة اتحاد نقابات العمال التقدمية بعد خمس سنوات

**انتهت في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ محاكمة ١٤٧٧ عضوا في نقابات العمال في اسطمبول بعد أن استغرقت خمس سنوات، بالحكم على ٢٦٤ من الزعماء النقابيين بالسجن لمدد طويلة. وتم الافراج المشروط عن الجميع بانتظار الاستئناف.**

لقد بدأت المحاكمة في ٢٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨١، عندما قدم ٥٢ من قادة اتحاد نقابات العمال التقدمية الى محكمة عسكرية في اسطمبول. وكان قد قبض عليهم في ١٢ ايلول/سبتمبر ١٩٨٠، يوم قيام الانقلاب العسكري في تركيا او بعده مباشرة. واتهموا بمحاولة تغيير الدستور بالقوة، مما جعل اتحاد نقابات العمال منظمة غير قانونية.

واعتقل آلاف من اعضاء نقابات العمال بينما كانت المحاكمة مستمرة، واحتجزوا لمدة اربع سنوات في سجون عسكرية. وبوشرت الدعوى القضائية ضد ٣٠ اتحاد عمال منضم الى اتحاد نقابات العمال التقدمية، ثم دمجت فيما بعد مع المحاكمة الرئيسية، بحيث اصبح العدد الإجمالي للمتهمين ١٤٧٧. وطلب الادعاء الحكم بالاعدام على ٧٨ منهم.

وفي خطوة مفاجئة، اسقطت في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ التهمة الأصلية، وابدلت بتهمة محاولة إقامة طبقة اجتماعية واحدة مسيطرة.

وفي ٢٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦، حكمت المحكمة على ٢٦٤ من قادة نقابات العمال، بالسجن لمدد تتراوح ما بين اربع سنوات ونصف الى عشر سنوات وباخلاء سبيل ١١٦٩ متهما. اما الباقون فقد فصلت قضاياهم عن المحاكمة، او اسقطت.

وجميع المدانين تم الحكم عليهم ايضا بالنفي الداخلي لمدد معينة، وحرموا من الاشتراك في قطاع الخدمات العامة إلى الأبد. وبمقتضى التشريع الحالي، يحظر عليهم هذا اي نشاط في مستقبل في نقابات العمال. وتم حلّ اتحاد نقابات العمال التقدمية و ٢٨ من النقابات التابعة له، ومصادرة اصولها وتجميدها بعد الانقلاب العسكري. وقد استأنف كل من الادعاء والدفاع ضد الحكم.

وقد رفع كثيرون من المتهمين الأصليين الـ ٥٢ شكاوى في المحكمة بأنهم عذبوا خلال استجوابهم من قبل الشرطة، ولكن بياناتهم اختفت من سجلات المحكمة. وحسب علم منظمة العفو الدولية، لم تجر أية تحقيقات في هذه الشكاوى، بالرغم من ان السلطات التركية تدعي بأنها حققت في جميع شكاوى التعذيب. وباستثناء متهم واحد أدين باشتراكه في منظمة معارضة للحكومة تستخدم العنف، لم يتهم اي عضو في اتحاد نقابات العمال التقدمية باستخدام العنف او بالتحريض عليه وتعتقد منظمة العفو الدولية أنهم حوكموا بسبب نشاطهم النقابي.

وقد تبنت منظمة العفو الدولية المتهمين الأصليين كسجناء رأي، وتعتبر الآخرين سجناء رأي اذا تم حبسهم مرة ثانية على اساس الحكم.

زيمبابوي

# الافراج عن سجناء

**افرج عن خمسة سجناء سياسيين في زيمبابوي في ٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦.**

لقد تبنت منظمة العفو الدولية كلا من دوميسو دابنجوا ونورمان زيخالي كسجيني رأي. وأفرج ايضا عن دوباني شينجو وفيليب تليري وكولن ايفانز.

وكان دوميسو دابنجوا عضوا في اللجنة المركزية لحزب زابو، قبض عليه عام ١٩٨٢ واتهم بالخيانة وبالحيازة غير القانونية للاسلحة. وتمت تبرئته عام ١٩٨٣، لكن اعيد اعتقاله فورا بمقتضى صلاحيات قانون الطوارئ. وفي تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦، اوصت محكمة المراجعة المنشأة خصيصا باطلاق سراحه، ولكن الحكومة نقضت هذا القرار.

ونورمان زيخالي، هو ايضا عضو في اللجنة المركزية لحزب زابو، قبض عليه في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ بعد ان ارسل للتحقيق في عمليات عنف جرت داخل الحزب في بلدة بيتبريدج الجنوبية. وقد اعتقل بموجب صلاحيات الطوارئ، ولم يتهم في اي وقت بأية جريمة. وكان نورمان زيخالي في الستينات احد رواد الحركة النقابية لزمبابوي. وقد اعتقل ما بين عام ١٩٧٣ و ١٩٧٨ بسبب معارضته للحكومة وتبنته منظمة العفو الدولية كسجين رأي.

شيلي

# إعادة إضطهاد العاملين في مجال حقوق الانسان

**قبض على الدكتور راميرو اوليفارس سانويزا، الذي يعمل في المنظمة الكنسية لحقوق الانسان، للمرة الثانية في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦.**

وتشعر منظمة العفو الدولية بالقلق الشديد لأنه سجن بسبب عمله المهني والانساني.

لقد سجن راميرو اوليغارس وجوستافو ڤيلا لوبوس، وهو محام في المنظمة الكنسية، مع ثلاثة عاملين في المجال الطبي من مستوصف تشيلوي هم الدكتور رامون روخاس والدكتور الفارو ريس وكلوديو مونوز.

واتهم الجميع بموجب قانون ضبط الاسلحة بمساعدة جماعات المعارضة المسلحة، بعد ان قدموا مساعدة إنسانية لرجل اصيب بطلقات رصاص. ولم يكونوا على علم بأن الرجل المصاب متهم من قبل السلطات باشتراكه في هجوم على مخبز قتل فيه ضابط شرطة. وقد افرج عنهم فيما بعد بكفالة.

ويوجد راميرو اوليفارس، المتهم بمقتضى قانون مكافحة الارهاب بأنه ساعد في جريمة مقتل ضابط الشرطة، في سجن سنتياجو الآن. ويمنع الافراج بكفالة عن المتهمين بموجب قانون مكافحة الارهاب.

وصدرت اوامر بالقبض على جوستاف فيلا لوبوس والدكتور رامون روخاس ايضا في كانون الاول/ديسمبر، ولكنها علقت اثناء اعداد هذه النشرة انتظارا لنتيجة استئناف رفع امام المحكمة العليا.

وتشعر منظمة العفو الدولية بالقلق لأن السلطات تحاول ان تشوه سمعة عمل المنظمة الكنسية لحقوق الانسان بربطها بنشاطات جماعات المعارضة المسلحة.

وفي مؤتمر صحفي حول اعادة اعتقال راميرو اوليفارس، وصف اليخاندرو جونزالس، محامي المنظمة، كيف ان المدعي العسكري يستخدم هذه القضية كعذر للتحقيق في اعمال المنظمة، ويمد تحقيقه ليشمل مجالا اوسع من نشاطات الكنيسة.

وقد عانى العاملون في مجال حقوق الانسان خلال العام الماضي من تهديدات عديدة واعمال تخويف – لا سيما بعد فرض حالة الطوارئ في ٧ ايلول/سبتمبر. وبعد يومين حذر الرئيس اوجستو بينوشيه: «يجب طرد كل العاملين في مجال حقوق الانسان من البلاد او وضعهم في السجن».

راهبات وقساوسة وطلاب معاهد دينية يدعون الى اطلاق سراح راميرو اوليفارس وجسوتافو فيلالوبس، عندما سجنا في ايار/مايو ١٩٨٦.

# زامبيا: تخفيف احكام الاعدام في زامبيا

**اعلن الرئيس كنيث كاوندا في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ عن تخفيف احكام الاعدام الصادرة على خمسة اشخاص في زامبيا بتهمة الخيانة العظمى، الى السجن المؤبد.**

**والاشخاص الخمسة هم إدوارد شاموانا (مفوض سابق في المحكمة العليا)، وتوماس موليوا مبونجا، ويورام جودوين ممبا، وديوجر اتياس سيمبا، والبرت شيمباليل، كان قد قبض عليهم عام ١٩٨٠ بعد اكتشاف مؤامرة لقلب الحكومة عن طريق العصيان المسلح. وحكمت المحكمة العليا عليهم بالاعدام عام ١٩٨٣.**

**ولم يجر إعدام اي شخص ادين بتهمة سياسية في زامبيا منذ استقلالها عام ١٩٦٤.**

اندونيسيا

## حبس مناضلين مسلمين

**تمت محاكمة ١٦ مناضلا مسلما، بما فيهم عدة معلمين دينيين، في جافا الوسطى باندونيسيا، ما بين تموز/يوليو وتشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦، وحكم عليهم بالسجن لمدد تتراوح ما بين خمس سنوات و ١١ سنة.**

كان جميع المناضلين الذين قبض عليهم في كانون الثاني/يناير، اعضاء في شبكة مجموعات قاعدتها القرى، تعرف باسم «اسرة» وقد تشكلت هذه المجموعات لتطوير روابط اوثق بين المسلمين، عن طريق عقد اجتماعات منتظمة لمناقشة التعاليم الاسلامية، وتبادل المساعدات.

فقد اتهموا بمقتضى قانون مكافحة التخريب بمحاولة اقامة دولة اسلامية، ولكنهم جميعا انكروا هذه التهمة وأنكر الكثيرون منهم بيانات الاستجواب التي قرئت علنا في المحكمة، واصروا على انه تم الحصول عليها تحت التهديد. ومع ذلك، رفض بعض القضاة السماح لهم بالتراجع عن بياناتهم. وقال واحد من الـ ١٦ يدعى ويونو في المحكمة انه ضرب اثناء الاستجواب. وقال آخر، واهيونو، أن بيانه قد صاغه وكتبه مستجوبوه.

وتشعر منظمة العفو الدولية بالقلق لأنهم قد سجنوا بسبب نشاطهم السلمي في تنظيم جماعات دراسية اسلامية. ودرست المنظمة كتيبين من كتيبات جماعات «اسرة» يحتويان على توصيات لتعزيز الوعي بالتعاليم الاسلامية، والعيش بمقتضى المبادئ الاسلامية.

وخلال إحدى المحاكمات، إتهم المدعي العام أحد المتهمين، محمد بكير، بأنه اتصل بمنظمة العفو الدولية، واشار الى خطاب ارسله احد اعضاء المنظمة الى المدعي العام يطلب فيه معلومات عن القضية. وقد اخبرت المنظمة فيما بعد المدعي العام بأنها لم تتصل مباشرة بمحمد بكير، ولكنها علمت عن قضيته من تقارير الصحافة الاندونيسية.

وقد ادين الـ ١٦ عضوا في جماعات «اسرة» بتهم تقويض سلطة الدولة، ونشر التفرقة بين الناس. ومنذ ذلك الحين، بدأت محاكمات اعضاء آخرين في «اسرة» في مدن أخرى في جافا الوسطى.

واهيونو الذي حكم عليه بالسجن لمدة سبع سنوات.

**عقوبة الاعدام**

**علمت منظمة العفو الدولية بالحكم على ٧٥ شخصا بالاعدام في ١٥ بلدا، وبتنفيذ ٤٥ عملية إعدام في ثمانية بلدان خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦.**

نيجيريا

## اعدام شخص خطأ

**قضت المحكمة العليا في نيجيريا بأن حكما بالاعدام نفذ عام ١٩٨١ كان غير قانوني لأن الضحية، ناصيرو بيلو، كان قد قدم طلب استئناف لم ينظر فيه.**

حكم على ناصيرو بيلو بالاعدام عام ١٩٨٠ من قبل المحكمة العليا في عبدان، بعد ان ادين بتهمة السطو المسلح. وقدم استئنافا، ولكنه اعدم بناء على تعليمات سلطات ولاية اويو، قبل ان تنظر محكمة الاستئناف في قضيته.

ووصفت المحكمة العليا اعدام ناصيرو بيلو في قرار أصدرته في ٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦، بأنه «فاضح وبشع وخاطئ»، وأمرت سلطات ولاية اويو بأن تدفع تعويضا الى اسرته.

وقد اعدم، خلال السنوات الأخيرة، اشخاص كثيرون في نيجيريا بعد ادانتهم بالسطو المسلح. ومنذ عام ١٩٨٤، تجري محاكمة الاشخاص المتهمين بالسطو المسلح امام محاكم مختصة بالسطو المسلح والأسلحة، لا يتوفر فيها حق الاستئناف القانوني.

ومنذ بداية عام ١٩٨٦، ورد أن أكثر من ١٠٠ شخص قد حكم عليهم بالاعدام.

سوريا

## احتجاز مواطنين لبنانيين في سوريا

**ما زال ٣٤ مواطنا لبنانيا اعتقلتهم القوات السورية في لبنان محتجزين دون محاكمة في دمشق. وقيل أن عدد منهم قد عذب.**

كان هؤلاء من بين مجموعة من ٥٢ لبنانيا قبض عليهم ما بين شباط/فبراير وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦. ويعتقد بأن معظمهم قد قبض عليه في مدينة طرابلس خلال الاسبوعين الاولين من شهر حزيران/يونيو. وورد ان ثمانية عشر شخصا قد اطلق سراحهم منذ ذلك الوقت.

ويشمل الـ ٣٤ شخصا مدرسين وطلاب وصحافيين وعمال، بينهم طلال الرفاعي، وهو وكيل لتوزيع الصحف من بيروت عمره ٣٠ عاما قيل أن رجله كانت مكسورة عندما قبض عليه، وكذلك عامر سلمان بارودي وهو وكيل شحن من طرابلس عمره ٣٤ عاما، ومحمد وليد عبد السلام المصري، وهو مدرس في مدرسة ابتدائية في طرابلس عمره ٣٣ عاما.

وتوحي التقارير الاولية بأن هؤلاء الأشخاص قد قبض عليهم بسبب انتقادهم للسياسة السورية، في لبنان ونحو منظمة التحرير الفلسطينية.

وفي آب/اغسطس ١٩٨٦، طلبت منظمة العفو الدولية من السلطات السورية معلومات عن المعتقلين، ولكنها لم تتلق أي رد. وعلمت المنظمة بعد ذلك ان عددا آخر من الأشخاص قد اعتقلوا ما بين ايلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦.

وحثت منظمة العفو الدولية السلطات السورية ايضا على التحقيق في التقارير التي تفيد بأن بعض المعتقلين قد عذبوا وأسيئت معاملتهم. فطارق مرحبا، وهو مدرس عمره ٣٥ عاما من طرابلس قبض عليه في ١٥ حزيران/يونيو، ورد انه اصيب بنوبة قلبية بعد ان عذب بقسوة.

وفي بداية عام ١٩٨٧، بدأت منظمة العفو الدولية باجراء تحقيقات حول تقارير قيام القوات السورية بعمليات اعتقال واسعة، بعد تفتيش المنازل في طرابلس والقرى المجاورة خلال الاسبوع الأخير من شهر كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦.

نيكاراغوا

## دور الولايات المتحدة في الانتهاكات التي تقوم بها قوات المعارضة

**في ٢١ كانون الثاني/يناير، نشرت منظمة العفو الدولية خطابا أرسلته في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ الى وزير خارجية الولايات المتحدة جورج شولتز. وأوجز الخطاب قلق المنظمة بشأن الاساءات ضد المدنيين وغير المسلحين التي ترتكبها قوات المعارضة المتحالفة مع حكومة الولايات المتحدة خلال عملياتها العسكرية داخل نيكاراغوا.**

فمنذ بدأت هذه القوات أعمالها المسلحة ضد حكومة نيكاراغوا عام ١٩٨١، تلقت الدعم والتدريب والمعدات العسكرية والامدادات من وكالات تابعة لحكومة الولايات المتحدة الامريكية. وقد اصدرت وكالة الاستخبارات المركزية في امريكا دليلا بعنوان «العمليات النفسية في حرب العصابات»، ووزعته عام ١٩٨٣ على القوات المسلحة المعارضة المعروفة باسم القوات الديمقراطية النيكاراغوية. ويشمل هذا الدليل اقتراحات «لتحييد» المسؤولين المدنيين في الهيئات الحكومية المحلية، وأفراد الشرطة والجيش، كنموذج «لاستخدام العنف في التأثير الدعائي».

ويورد خطاب منظمة العفو الدولية بالتفاصيل آخر تقارير عن عمليات الاختطاف والتعذيب والاعدام الفوري التي تقوم بها القوات المعارضة ضد الاسرى. وسألت المنظمة ما يمكن ان تفعله حكومة الولايات المتحدة الامريكية لضمان عدم مساهمة مساعداتها في الانتهاكات، وطلبت إعادة النظر في التعليمات الصادرة عن وكالاتها لضمان عدم تشجيع مثل هذه الافعال. وحتى الآن لم تتلق المنظمة ردا على خطابها.

الولايات المتحدة الامريكية

## عمليات الاعدام «غير الانسانية»

**في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، قام طوني انايا، حاكم ولاية نيو مكسيكو بتخفيف جميع أحكام الاعدام في نيو مكسيكو الى السجن المؤبد.**

وقد انقذ عمله هذا حياة خمسة سجناء، كانوا جميعا ينتظرون الاعدام بالحقن المميت.

لم يكن الحاكم انايا، وهو في الحزب الديمقراطي، مؤهلا لإعادة انتخابه، فترك منصبه في ٣١ كانون الاول/ديسمبر. وعند إعلانه لأول وقف تنفيذ جماعي لأحكام الاعدام في الولايات المتحدة الامريكية منذ عام ١٩٧٥، قال: «لنضع حدا لمسيرة الموت الوطنية البشعة هذه، فهي غير انسانية ولا اخلاقية، تتعارض مع مشيئة الله، ولا تتمشى مع مجتمع متنور». وخلال مدة اربع سنوات في وظيفته، اوقف الحاكم انايا تنفيذ كل الاعدامات.

ورحبت منظمة العفو الدولية بقرار الحاكم انايا، واعربت عن املها بأن يكون هذا القرار مثالا يحتذي به الحكام والمشرعون الآخرون.